

# معهد الميراث النبوي

## المنظومة البيقونية

متن في مصطلح الحديث  
لعمر بن محمد بن فتوح البيقوني الرمشقي

شرح فضيلة الشيخ الدكتور

الحديث محمد بن بازمول

حفظه الله

الأستاذ المشارك بجامعة أم القرى  
- ١٤٣٧ / ١٤٣٨ هـ -

مقرر الفصل الرابع

ضمن دروس معهد الميراث النبوي  
- تصميم واعداد فريق صيانة السلفي -



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ سُورِ  
أَنْفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا ، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا  
هَادِيَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا  
عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ .

ألا وإنَّ أَصْدَقَ الْكَلَامِ كَلَامُ اللَّهِ وَخَيْرَ الْهُدَى هُدَى مُحَمَّدٍ وَشَرُّ الْأُمُورِ  
مُحَدَّثَاتُهَا ، وَكُلَّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ وَكُلَّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ .

أما بعد :

كنا قد انتهينا من المنظومة البيقونية وتواعدنا على أن نتذاكر - بإذن  
الله تعالى - ما يتعلق بأمثلة وتطبيقات على القواعد التي ذكرها صاحب  
المنظومة - رحمه الله تعالى - .

وقبل الدخول في هذه الأمثلة والنماذج ، أحببت أن أنبه إلى أمر ؛ وهو  
أنَّ طالب العلم الذي درس منظومة البيقونية لكي يفهم هذه المنظومة  
، أو يفهم هذا العلم بالأحرى ، أنا أرشده إلى بعض الأمور تفيده - بإذن  
الله تعالى - في هذا العلم ؛ فمن ذلك أنه يقرأ أكثر من شرح على هذه  
المنظومة ، فيقرأ مثلاً : شرح العلامة العثيمين - رحمه الله تعالى - ،  
ويقرأ أيضاً شرح العلامة النجمي - رحمه الله تعالى - ، وأيضاً يقرأ شرح  
الشيخ محمد بازمول - حفظه الله تعالى - على المنظومة البيقونية ،  
وأيضاً هناك شرح مطوّل وهو للدكتور عبد الله البخاري - حفظه الله  
تعالى - على

المنظومة البيقونية وقد أفاض وأجاد في شرح هذه المنظومة ؛ ولكن هذا الشرح أنا أودّ أن يقرأه طالب العلم في المرحلة الأخيرة .

**- لماذا؟**

- لأنه يوسّع مداركهُ ويعطيه صورة أكبر ، فيحتاج أن يقرأ قبل بعض الشروح ثم يصل إلى هذا الشرح حتى يستفيد منه - بإذن الله تعالى - وهو شرحٌ مفيد .

بعد ذلك ينتقل إلى قراءة " **الباعث الخيـث** " ، ولو قرأ قبله " **نُزهة النظر شرح نُخبة الفكر** " للحافظ ابن حجر فهذا جيد ، ثم بعد ذلك يقرأ " **الباعث الخيـث** " ، ثم يقرأ كتب المصطلح ومن أجمعها وممّا عُرف بالتحريـر فيها " **فتحُ المغيـث** " للسخاوي - رحمه الله تعالى - المطبوع في أربع وفي بعض الطبعات خمس مجلدات وهو شرحٌ نفيس جامعٌ لشتات هذا العلم .

فطالب علم الحديث عليه أن يقرأ هذه الكتب وأن يستفيد منها ، ولا يكتفي بمتن واحد أو بشرح واحد ثم يظن أنه قد انتهى - لا - هذا المتن وهذا الشرح إنّما هو مفتاح ومبادئ لهذا العلم ، ولذلك على طالب العلم أن يُطوّر نفسه وأن يجمع بين الاستفادة من القراءة على أهل العلم وعلى طلاب العلم ، وبين القراءة في كتب أهل العلم التي يُرشد إليها ويُدلّ عليها .

بعد ذلك أيضًا عليه أن ينتقل لمرحلة أخرى وهي مرحلة مهمة ؛ وهي مرحلة التطبيق لهذا العلم ، يقرأ مثلًا في " سلسلة الأحاديث الصحيحة " وفي " سلسلة الأحاديث الضعيفة " وفي " إرواء الغليل " ، وفي " تمام المنة " كلّها للعلامة الألباني - رحمه الله تعالى - ، فيقرأ تطبيقات أهل العلم لهذا العلم .

أيضًا كتب الحافظ بن جرّك " التلخيص الحبير " ، وأيضًا في " فتح الباري " حين يتكلم على الأحاديث صحّة وضعفًا .

فمن طريق القراءة لهذه التخارج وهذه الكتب يتقوى وتتقوى مداركّه - بإذن الله تعالى - .

ثم بعد ذلك ينتقل إلى مرحلة التطبيق العملي بالنسبة له هو ؛ الغاية من هذا العلم معرفة قبول الخبر أو ردّه ، فيتدرب على كيفية الوصول لصحّة الحديث من ضعفه .

- وكما سبق أن نبهنا على ذلك - لا يتصدر ويخرج ما عنده ابتداءً حتى يعرضه على أهل العلم ثم يبيّنون له صواب ما قال أو خطأه حتى يصل إلى مرحلة الإتقان ثم يستعين بالله - تعالى - ويفيد غيره .

إذا هذه أمور - بارك الله فيكم - مهمة ؛ فعلم المصطلح جانبان :  
جانب نظري ، وجانب تطبيقي .

وكثيرٌ من طلبة العلم يقولون : نحن درسنا المصطلح ، درسنا البيقونية ،  
درسنا نزهة النظر ونشعر أننا لا نفهم هذا العلم !

أقول :- لا - أنت تفهم هذا العلم ولكن هناك نقص ، هذا النقص تُتمُّمه  
بالتطبيق العملي.

وقلنا التطبيق العملي أن تقرأ أولاً لتخارج أهل العلم مثل كتب الألباني  
- رحمة الله عليه - ومثل تخارج الحافظ بن حجر ، وغيره كـ " نصب  
الراية " و " المغني عن حمل الأسفار في الأسفار " للعراقي وغيرها من  
كتب أهل العلم المشهورة .. تقرأ فيها وتنظر وتتأمل ؛ قراءة تدبر  
وتطبيق للقواعد التي مرت عليك

- طيب -

الآن نأخذ أمثلة على ما سبق .

مر معنا الشاذ ، وقلنا إنّ الشاذ أن يخالف الراوي المقبول من هو أولى  
منه أن يخالف الراوي المقبول من هو أولى منه ، وقلنا له صورتان :

**الصورة الأولى :** أن يخالف واحدٌ واحداً ، فمثاله أن يُخالف ثقة ضابط  
يخالفه راوٍ خفيف الضبط ، فهنا رواية الثقة مقدمة ؛ فهنا واحد خالف  
واحد .

**والصورة الثانية :** أن يخالف واحد الجماعة فحينها تقدم رواية الجماعة على رواية الواحد ، ورواية الجماعة يسميها العلماء المحفوظة أو المحفوظ ، ورواية الواحد يسميها العلماء الشاذ أو الشاذة .

أضرب على ذلك مثالا للحديث الشاذ وقد مثل له الألباني وغيره من أهل العلم بأمثلة متعددة ؛ فمن ذلك - على سبيل المثال - مما ذكره الألباني - رحمه الله تعالى - في " **سلسلة الأحاديث الصحيحة** " ويبيّن شذوذ بعض الروايات ، أورد في السلسلة الصحيحة حديث رقم 285 :  
( **خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِهِ وَأَنَا خَيْرُكُمْ لِأَهْلِي وَإِذَا مَاتَ صَاحِبُكُمْ فَدَعُوهُ** ) ( 1 ) ، هذا الحديث أخرجه الترمذي وغيره من حديث عائشة - رضي الله عنها - ، وقال الترمذي هذا حديث حسن صحيح ، غريب من هذا الوجه ، وقال الألباني - رحمه الله تعالى - إسناده صحيح على شرط الشيخين ، ثم قال وله شاهد من حديث ابن عباس دون الجملة الأخيرة ، يعني دون قوله ( **وَإِذَا مَاتَ صَاحِبُكُمْ** ) أخرجه ابن ماجه وغيره .

( 1 ) الراوي : عائشة أم المؤمنين ، المحدث : الترمذي | المصدر : سنن الترمذي ، الصفحة أو الرقم | 3895 : خلاصة حكم

المحدث : حسن غريب صحيح

وله شاهد من حديث ابن عمرو ( خياركم خياركم لنسائهم ) ( 2 ) أخرجه ابن ماجه .

قال الألباني - وهنا يبين الألباني علة رواية ابن عمرو رواية عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما - فقال الألباني : قلت وهذا إسناد ظاهره الصحة

- ماهو الإسناد ؟

- قال أخرجه ابن ماجه من طريق أبي خالد عن الأعمش عن شقيق عن مسروق عن عبد الله بن عمرو بن العاص .

قال الألباني قلت : وهذا إسناد ظاهره الصحة ، ولهذا قال البصري في الزوائد : هذا إسناد صحيح رجاله ثقة ، انتهى .

قال الألباني : " وهو عندي معلول بالمخالفة ، والوهم من قبل أبي خالد واسمه سليمان بن حيان الأحمر ، وهو إن كان ثقة محتجا به في الصحيحين فإنّ في حفظه ضعفاً " ، كما يتبين لمن راجع أقوال الأئمة فيه من التهذيب ، وقد لخصها الحافظ كعاداته في كتابه التقريب فقال : " صدوق يخطيء " ، قال الألباني : " وخالفه جماعة من الثقة فرووه عن الأعمش بلفظ ( خياركم أحاسنكم أخلاقاً ) " ؛ إذا جماعة روه عن

( 2 ) لراوي : عبدالله بن عمرو | المحدث : الألباني | المصدر : صحيح ابن ماجه الجزء أو الصفحة : 1622 حكم المحدث : صحيح

الصفحة أو الرقم : 576/1 | خلاصة حكم المحدث : إسناد ظاهره الصحة

الأعمش بلفظ ( خياركم أحاسنكم أخلاقا ) ورواه خالد ورواه أبو خالد سليمان الأحمر عن الأعمش بلفظ ( خياركم خياركم لنسائهم ) إذا هنا مخالفة .

- فما حكم رواية أبي خالد الأحمر عن الأعمش بهذا اللفظ ؟

- حكم هذه الرواية شاذة ، لأنّ أبا خالد سليمان الأحمر صدوق خالفه جماعة فرواية الجماعة مقدمة ، - وقد مر معنا - أن الحديثين صحيحان ولكن هذه الرواية من هذه الطريق عند العلماء شاذة .

**مثال آخر:** للشذوذ : ما رواه الطبراني من طريق أبي عوانة عن عبد الملك بن عمير عن مصعب بن سعد عن أبيه ؛ أي سعد بن أبي وقاص عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : **(عَلَيْكُمْ بِالرَّيِّ فَإِنَّهُ مِنْ خَيْرِ لَعِبِكُمْ ) (3)** هذا الحديث مرفوع لكن العلماء بينوا أنّ رفعه شاذ ، وأنّ الصواب أنّه موقوف من قول سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه - ، - طيب - .

(3) الراوي : سعد بن أبي وقاص | المحدث : الهيثمي | المصدر : مجمع الزوائد الصفحة أو الرقم : 271/5 | خلاصة حكم المحدث : رجاله رجال الصحيح



أخرجه الطبراني - كما سبق - من طريق أبي عوانة واسمه وضاح  
الواسطي عن عبد الملك بن عمير عن مصعب بن سعد ، وهذا الإسناد  
كما سبق ظاهره الصحة إلا أنه معلٌ بالوقف ، قال المنذري عن هذا  
الإسناد المرفوع رواه البزار والطبراني في الأوسط وإسنادهما جيد قوي ،  
وقال الهيثمي في المجمع رواه البزار والطبراني في الأوسط ، ورجال البزار  
رجال الصحيح خلا حاتم بن الليث وهو ثقة وكذلك رجال الطبراني .  
إذاً ظاهر السند المرفوع هذا أنه صحيح ولكنه معلٌ بالمخالفة .

قال البزار : " هذا الحديث هو عند الثقات موقوف ، ولم نسمع أحدًا  
أسنده ؛ أي رفعه ، إلا حاتم عن يحيى بن حماد عن أبي عوانة " ، انتهى

وقال الدارقطني في الأفراد : " تفرد به يحيى بن حماد عن أبي عوانة عن  
عبد الملك عنه مرفوعًا " ؛ إذاً أشار البزار وأشار الدارقطني إلى المخالفة  
، وإلى التفرد ؛ وذلك أنه قد رواه عن أبي عوانة ثقتان موقوفًا عن سعد  
بن أبي وقاص : ( يا بَنِيّ تَعَلَّمُوا الرمي فَإِنَّهُ خَيْرٌ لَّعَبِكُمْ ) ( 4 ) أخرجه ابن أبي  
شيبه ، وأخرجه أبو عوانة في المسند وإسناده صحيح ؛ فإذاً ثقتان  
يروياه عن أبي عوانة موقوفًا ، وواحد يرويه عن أبي عوانة مرفوعًا ؛  
فرواية الوقف هي المقدمة ، قال الدارقطني في العلل : " يرويه عبد  
المالك بن عَمِير واختلف عنه ، فرواه مسعر وغيره عن عبد الملك  
موقوفًا وأسنده يحيى بن حماد عن أبي عوانة عن عبد الملك ورفعته إلى  
النبي ، قال الدارقطني : والموقوف أصح " .

( 4 ) أخرجه ابن أبي شيبه وأخرجه أبي عوانة في المسند وإسناده صحيح ، الراوي : سعد بن أبي وقاص .

فهذا مثال للشذوذ .

- أين الشذوذ ؟

- الشذوذ تفرد هذا الواحد .

وأين المخالفة ؟

- ثقتان رواياه موقوفًا ، وواحد رواه مرفوعًا ؛ هنا المخالفة هنا المخالفة .

فإذا المرفوع يُقال له **شاذ** ، والموقوف يُقال له **المحفوظ** - طيب - .

أيضًا مر معنا المنكر ؛ وقلنا إنّ المنكر إما تفرد من لا يحتمل تفردّه ولو لم يخالف ، فإذا تفرد الراوي الضعيف ، وسيء الحفظ برواية قالوا على خبره منكر .

وأيضًا يطلق المنكر على مخالفة الضعيف للراوي المقبول ثقةً كان أو صدوقًا ، مخالفة الضعيف للراوي المقبول .

الرواية المنكرة أو الرواية التي وقع فيها الخطأ والوهم يُقال عنها منكرة ، والرواية الصحيحة يُقال عنها معروفةً أو هذا الوجه معروفٌ ، - مثل ما مر معنا - من حديث جابر مرفوعًا عن النبي - صلى الله عليه وسلم -

أنه قال : (الضحك ينقض الصلَاة وَلَا يَنْقُضُ الوُضُوءَ ) ( ٥ ) ؛ فإن هذه الرواية المرفوعة منكرة .

- لماذا ؟

- لأن إبراهيم بن عثمان الكوفي - وهو راوٍ ضعيفٌ جداً - تفرد بالرفع ، وخالفه أبو معاوية عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر ، ووکیع عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر موقوفاً .

إذاً هذه الرواية يُقال عنها منكرة - التي هي المرفوعة - ، وأما الرواية الموقوفة فيُقال عنها هذا الوجه معروف أو رواية معروفة .

إذاً هنا منكر ؛ خالف الراوي الضعيف الذي لا يحتمل تفردّه - خالف الثقة - .

- طيب - المنكر بمعنى انفراد الراوي الضعيف ، مثلوا له بحديث عائشة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : (مَنْ نَزَلَ عَلَى قَوْمٍ فَلَا يَصُومَنَّ تَطَوُّعًا إِلَّا بِإِذْنِهِمْ ) ( ٦ ) هذا الحديث رواه الترمذي ، وقال حدثنا بشر

( ٥ ) ذكره الألباني في السلسلة الضعيفة وقال ضعيف جداً .

( ٦ ) الراوي : المحدث : الترمذي ، المصدر : تهذيب التهذيب الصفحة أو الرقم : 415/1 ، خلاصة حكم المحدث : منكر .

بن معاذ قال حدثنا أيوب بن واقد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ، قال الترمذي : هذا حديث منكرٌ لا نعرف أحدًا من الثقات روى هذا الحديث عن هشام بن عروة ، قلت أيوب بن واقد الكوفي متروك فهذه الرواية منكرا عند أهل العلم - طيب - .

- مر معنا أيضًا - في المنظومة البيقونية ما يتعلق بتقوية الحديث الضعيف ؛ والحديث الضعيف حتى يتقوى يحتاج إلى متابع أو شاهد .

### - فما المراد بالمتابع ؟ وما المراد بالشاهد ؟

- المراد بالمتابع هو أن يأتي نفس الحديث عن نفس الصحابي من طريق آخر إلى الصحابي ، فإذا كانت الرواية عن نفس الصحابي قيل لها متابعة

من وجه آخر ، وإذا كانت الرواية عن صحابي آخر قيل لها شاهد قيل لها شاهد .

إذا المتابعة أن يأتي الحديث من طريق أخرى عن نفس الصحابي ، والشاهد أن يأتي الحديث من حديث صحابي آخر .

مثاله : حديث ( **مَنْ جُعِلَ عَلَى الْقَضَاءِ فَقَدْ ذُبِحَ بِغَيْرِ سَكِينٍ** ) ( 7 ) ؛ فَإِنَّ هذا الحديث جاء من طرق كثيرة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ، وفي رواية ( **مَنْ تَوَلَّى الْقَضَاءَ فَقَدْ ذُبِحَ بِغَيْرِ سَكِينٍ** ) ( 8 ) ؛ ومعنى الحديث

( 7 ) رواه أبو هريرة وذكره الألباني في صحيح الترغيب وقال حديث حسن صحيح .

( 8 ) رواه أبو هريرة وذكره الألباني في صحيح الترغيب وقال حديث حسن صحيح .

خطورة توّلي القضاء وأن القاضي يكون في موضع خطر ؛ إن أقام شرع الله وحكم بالعدل نجا وإن جار أو ظلم أو حكم بغير حق أو بغير علم فقد هلك ، كما قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : ( القضاء ثلاثة فقاضيان في النار وواحد في الجنة : فأما القاضيان اللذان في النار فأحدهما علم وحكم بخلاف ما يعلم فهو في النار والآخر لا يعلم وحكم بغير علم فهو في النار وأما الناجي فهو الذي علم وحكم بعلم فهو في الجنة ) ( ٩ ) .

فهذا الحديث من حديث أبي هريرة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - جاء من طرق متعددة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - إلى أبي هريرة ، فإذا هنا نفس الصحابي ؛ فإذا كان الحديث عن نفس الصحابي فإنه يُعتبر عند العلماء من المتابعات ، فنأخذ جملة من هذه المتابعات على سبيل المثال ، قلت : هذا الحديث رواه أبو هريرة ، ورواه عن أبي هريرة المقبري - سعيد المقبري - ، ورواه عن سعيد المقبري جماعة ، فرواه عثمان بن محمد الأخنسي عن سعيد المقبري ، أخرجه بن أبي شيبّة في المصنّف ، وابن ماجّة في السنن ، وأيضًا رواه عن المقبري الأعرج ، وأيضًا رواه عن المقبري - كما ذكر أهل العلم - محمد بن

( ٩ ) رواه أبو هريرة وهو حديث جيد وجاء من عدة طرق .

إبراهيم عن المقبري عن أبي هريرة ، ورواه أيضًا غير هؤلاء عن المقبري  
ابن أبي ذئب وغيرهم .

فهذه الآن كلّها عن المقبري عن أبي هريرة ؛ فهذه يقال لها متابعات.

**- لماذا؟**

- لأنها طرق إلى صحابي واحد .

**- وهو من هنا؟**

أبو هريرة

- طيب -

**- لما يأت هذا الحديث عن صحابي آخر ماذا يقال له؟**

يقال لرواية الصحابي الآخر بأنها

**- ماذا؟**

شاهد ؛ بأنها شاهد لهذا الحديث ؛ فهذا الحديث - كما سبق - جاء من  
حديث أبي هريرة ، وجاء من حديث ابن عباس ، أخرجه وكيع في أخبار  
القضاة وابن عدي في الكامل من حديث بن عباس بلفظ : ( **مَنْ**  
**اسْتَقْضِيَ ذُبْحَ بَعْرِ سَكِينٍ** ) (1) ، فإذا حديث بن عباس بالنسبة

(10) رواه أبو هريرة ، نقله ابن عدي في الكامل في الضعفاء وحكم عنه بأنه : [فيه] أبو عباد المقبري عامة ما يرويه الضعف  
عليه بين .

لحديث أبي هريرة يعتبر شاهداً ، والطرق إلى أبي هريرة تعتبر متابعات - طيب - .

هيئة البحث عن المتابع والشاهد تعرف عندهم بالاعتبار .

### - إذا الاعتبار ما هو عند علماء الحديث ؟

الاعتبار بمعنى البحث عن المتابعة وعن الشاهد البحث عن المتابعة وعن الشاهد .

مثال آخر حديث : ( **إِذَا وَلَّعَ الْكَلْبُ فِي إِنْاءِ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا** ) ( 11 ) ، جاء من حديث أبي هريرة وجاء أيضا من مسند عبد الله بن مغفل ، ومن مسند عبد الله بن عمر ؛ فإذا هذا الحديث يعتبر يشهد بعضه لبعض - طيب - .

مر معنا أنّ الحديث الضعيف يتقوى إذا تعددت طرقه ، وهنا ننبه على أمور :

**الأمر الأوّل :** أنّ شرط تقوي الحديث الضعيف - خفيف الضعف - بالمتابعة أو الشاهد ؛ أن يكون المتابع أو الشاهد ضَعْفَه مثله أو أن يكون أقوى منه لا أقل منه رتبة ؛ بمعنى لو جاءنا حديث من طريق فيه راوٍ مجهول وجاءنا من طريق أخرى فيه راوٍ متروك أو كذاب أو منكر

( 11 ) رواه أبو هريرة ، أخرجه : مسلم .

الحديث فإننا لا نقوي أحدهما بالآخر ، لابد أن يكون الطريقان خفيفي الضعف ؛ فهذا تنبيه .

مثل ما مر معنا من حديث : ( **كلوا الزَّيْتِ ، وَادَّهِنُوا بِهِ** ) (12) فإنه جاء مرسلًا - ضعيف لأنه مرسلٌ - ، وجاء من حديث أبي أسيد أو أسيد وفي إسناده راوٍ مجهول ؛ فهنا يتقوى أحدهما بالآخر - طيب -

قد يقول قائل مثل لنا لحديث ضعيف له رواية أخرى شديدة الضعف لا يتقوى بها ، أقول مثاله ما أخرجه الترمذي - رحمه الله تعالى - من حديث أسماء بنت عميسٍ ، قالتُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وَسَلَّمَ يَقُولُ : ( **بِئْسَ الْعَبْدُ عَبْدٌ هَوَىٰ يَضِلُّهُ ، بِئْسَ الْعَبْدُ عَبْدٌ رَغَبَ يَذِلُّهُ** ) (3) هذا حديثٌ غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وليس إسناده بالقوي .

تنبيه الألباني - رحمه الله تعالى - يقول : " **درست قول الترمذي غريب بمفرده على الأحاديث فوجدت أنه يعني ضعيف** "

(12) رواه الترمذي وابن ماجه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كلوا الزيت وادهنوا به فإنه من شجرة مباركة . ورواه أحمد والترمذي أيضاً من طريق أبي سيد رضي الله عنه ، والحديث صححه الألباني رحمه الله بمجموع طرقه

(13) حكم الالباني : [ضعيف، المشكاة / 5115) التحقيق الثاني (، الضعيفة (2026)، الظلال 9) و // (10) ضعيف الجامع الصغير (2350) ] .



فهنا الحديث ضعيف ، وهذا الحديث ضعفه الألباني وقال في إسناده :  
" زيد الخفعمي مجهول ، وهاشم بن سعيد الكوفي ضعيف " .

إذَا ؛ هذه الرواية ضعيفة - طيب -

- ضعفها شديد ولا خفيف ؟

ضعفها خفيف .

قال الألباني : " وللحديث شاهدٌ من حديث نعيم بن همار الغطفاني ، قال سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : ( بِئْسَ الْعَبْدُ عَبْدٌ هَوَاهُ يُضِلُّهُ ، بِئْسَ الْعَبْدُ عَبْدٌ رَغَبَ يَذِلُّهُ ) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة ، قال الألباني : " وإسناده ضعيف جداً ، فيه طلحة بن زيد متروك " .

طيب ؛ قال أبو حاتم في " العلل " عن حديث نعيم بن همار قال : " هذا حديث منكر ، وطلحة ضعيف الحديث ، ويزيد لم يدرك نعيم بن همار " انتهى .

فإذَا ؛ هنا حديث جاء من رواية أسماء بنت عميس ضعيف السند ، خفيف الضعف ، وجاء من حديث نعيم بسندٍ ضعيف جداً .

- فهنا هل يقوي أحدهما الآخر ؟

- الجواب : لا

## - لماذا؟

لأن شرط التقوي أن يكون الحديثان في درجة خفيف الضعف ، لا أن يكون أحدهما ضعيف والثاني شديد الضعف .

**مثال آخر:** حديث ذكره الألباني في "الإرواء" ؛ وهو حديث ( أَرْبَعٌ مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ : الْحَيَاءُ ، وَالتَّعَطُّرُ ، وَالسُّوَالِكُ ، وَالنِّكَاحُ ) ( 4 ) ، قال الألباني - رحمه الله تعالى - : " جاء من مسند أبي أيوب وابن عباس وأبي هريرة والخطمي ؛ كلها لا تصلح للتقوي "

حيث قال الألباني أيضا في "الإرواء" الجزء الأول الصفحة : 118

قال : " خلاصة القول أني لم أجد في شيء من هذه الطرق ما يقوي الطريقة الأولى لشدة ضعفها وتعدّد عللها " انتهى .

فإذا ؛ هذا مثال آخر : على أن الضعيف لا يتقوى بالضعيف جداً ، وأن شرطه أن يكون المتابع أو الشاهد إما أن يكون مثله خفيف الضعف ، أو أقوى منه ؛ كأن يكون ضعيف وجاء من طريق أخرى حسن ، أو صحيح فيقوي هذا الضعيف

- طيب -

( 14 ) الراوي : أبو أيوب الأنصاري | المحدث : ابن حجر العسقلاني | المصدر : تخرّيج مشكاة المصابيح

الصفحة أو الرقم : 214/1 | خلاصة حكم المحدث : [حسن كما قال في المقدمة] .

**تنبيه ثان :** أحياناً نجد المتابع أو الشاهد موافق للحديث الآخر فيتقوى جميعه مثل ما مر معنا : ( **كُلُوا الزَّيْتِ ، وَادَّهِنُوا بِهِ** ) ؛ ولكن أحيانا يأتي المتابع أو الشاهد يقوي جزء من الحديث ويبقى جزء آخر لا يتقوى .

**- فهنا ماذا نعمل ، أو ماذا نقول ؟**

- نقول : هنا لا يتقوى إلا موضع المتابعة أو الشاهد ، وأما بقية الحديث الذي لم يتابع عليه أو الذي ليس له شاهد ؛ فإنه يظل ضعيفاً .

**- ما مثاله ؟**

- نقول مثاله حديث عمر - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - : ( **مَنْ رَأَى صَاحِبَ بَلَاءٍ -** يعني صاحب مرض أو صاحب مصيبة - **فَقَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَافَانِي مِمَّا ابْتَلَاكَ بِهِ وَفَضَّلَنِي عَلَى كَثِيرٍ** )

**مِمَّنْ خَلَقَ تَفْضِيلًا إِلَّا عُوْفِي مِنْ ذَلِكَ الْبَلَاءِ كَأَنَّ مَا كَانَ مَا عَاشَ ) ( 15 )**  
هذا الحديث أخرجه الترمذي من طريق عمرو بن دينار عن سالم بن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر عن أبيه عمر ، قال الترمذي : هذا حديثٌ غريب .

( 15 ) أخرجه الترمذي من طريق عمرو بن دينار عن سالم بن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر عن أبيه عمر ، قال الترمذي

: هذا حديثٌ غريب .

مرّ معنا قول الألباني إذا الترمذي قال غريب .

- فهو يقصد ماذا ؟

- فهو يقصد أنه ضعيف .

قال الترمذي : " وفي الباب عن أبي هريرة " ؛ دائما احفظوا هذا إذا الترمذي قال " وفي الباب عن فلان وفلان " يعني شواهد للحديث الذي ذكره ، هو الآن ذكره عن عمر فأورد له شاهدا من حديث أبي هريرة .

ثم قال الترمذي : " وعمرو بن دينار شيخ بصري ليس هو بالقوي في الحديث "

إذا ؛ هذا إسنادٌ رجاله ثقات إلا عمرو بن دينار ضعيف هذا حديث له شاهد من حديث أبي هريرة ، السابق من حديث عمر له شاهد من حديث أبي هريرة كما ذكره الترمذي ، وأخرجه الترمذي ، فأخرجه الترمذي من حديث عبد الله بن عمر العمري عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله - صلى الله عليه

وسلم - : ( مَنْ رَأَى مُبْتَلَى فَقَالَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَافَانِي مِمَّا ابْتَلَاكَ بِهِ وَفَضَّلَنِي عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقَ تَفْضِيلًا ، لَمْ يُصِبْهُ ذَلِكَ الْبَلَاءُ ) قال الترمذي هذا حديث حسن غريبٌ من هذا الوجه .

قلت هذا إسنادٌ ضعيف رجاله ثقات فيه إلا سهيل فصدوق ؛ لكن فيه عبد الله بن عمر العمري ضعيف ، وأخرجه الطبراني في " المعجم

**الصغير** " من طريق عبد الله بن عمر العمري عن سهيل بن أبي صالح ،  
عن أبي هريرة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : ( **إِذَا رَأَى  
أَحَدَكُمْ مُبْتَلَى فَلْيُقِلْ : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَضَّلَنِي عَلَيْكَ ، وَعَلَى كَثِيرٍ مِنْ  
عِبَادِهِ تَفْضِيلًا ، فَإِذَا قَالَ ذَلِكَ فَقَدْ شَكَرَ تِلْكَ النُّعْمَةَ** ) .

قال الطبراني : " **تَفَرَّدَ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ لَمْ يَرَوْهُ عَنْ سَهِيلٍ إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ ،  
تَفَرَّدَ بِهِ مَطْرَفٌ** " ، قلت : فقله : ( **فَقَدْ شَكَرَ تِلْكَ النُّعْمَةَ** ) لا يوجد له  
شاهدٌ أو متابع .

فإذا ؛ هذا الحديث حسن لغيره جاء من حديث عمر بسندٍ ضعيف ،  
وجاء من حديث أبي هريرة بسندٍ ضعيف ، فوجدنا أن الحديثين  
يشتركان في قول هذا الذكر وفي قول : ( **مَنْ رَأَى مُبْتَلَى فَقَالَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ  
الَّذِي عَافَانِي مِمَّا ابْتَلَاكَ بِهِ ، وَفَضَّلَنِي عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقَ تَفْضِيلًا ، لَمْ**

**يُصِبُهُ ذَلِكَ الْبَلَاءُ** ) ( 6 ) ، ووجدنا أن قوله في الرواية الأخرى : ( **فَقَدْ شَكَرَ  
تِلْكَ النُّعْمَةَ** ) لا يوجد لها متابع ، أو شاهد .

(16) ( مَنْ رَأَى مُبْتَلَى فَقَالَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَافَانِي مِمَّا ابْتَلَاكَ بِهِ ، وَفَضَّلَنِي عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقَ تَفْضِيلًا ، لَمْ يُصِبْهُ ذَلِكَ  
الْبَلَاءُ ) .

الراوي : أبو هريرة | المحدث : الألباني | المصدر : صحيح الجامع .

فنقول : الحديث حسن لغيره إلا قوله : ( **فَقَدْ شَكَرَ تِلْكَ النُّعْمَةَ** ) فهو ضعيف .

فإذا - بارك الله فيكم - ينبغي أن نتنبه لهذه القضية .

**التنبيه الثالث :** وهو متمم لما سبق ، وذلك أنه لابد أن تكون المتابعة أو الشاهد في نفس المعنى ؛ كما في حديث أبي هريرة وعمر السابق ؛ نجد أن الألفاظ متقاربة والمعنى متقارب .

أما إذا كان ليس في معناه فإنه لا يتقوى به ، نأخذ مثالا على ذلك :

روى الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - في المسند قال : **حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ إِسْمَاعِيلَ الْبَصْرِيَّ، يُحَدِّثُ عَنْ ابْنَةِ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِيهَا مَعْقِلٍ - رضي الله عنهم - ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ: ( لَيْسَ مِنْ وَايِ أُمَّةٍ، قَلَّتْ أَوْ كَثُرَتْ، لَا يَعْدِلُ فِيهَا، إِلَّا كَبَّهُ اللَّهُ - تبارك وتعالى - عَلَى وَجْهِهِ فِي النَّارِ**

( 7 ) ؛ هذا إسناد ضعيف فيه ابنة معقل مجهولة ، أي ؛ لا يُعرف فيها جرح ولا تعديل .

قال مسلم في الصحيح : **حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو الْأَشْهَبِ ، عَنْ الْحَسَنِ ، قَالَ : عَادَ عَبِيدُ اللَّهِ بْنُ زِيَادٍ مَعْقِلَ بْنَ يَسَارٍ - عاد بمعنى : زاره في مرضه - قال : عَادَ عَبِيدُ اللَّهِ بْنُ زِيَادٍ مَعْقِلَ بْنَ**

الصفحة أو الرقم: 6248 | خلاصة حكم المحدث : حسن .  
(17) رواه الإمام أحمد في المسند ، وإسناده ضعيف .

يَسَارِ الْمُرْنِيِّ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ ، قَالَ مَعْقِلٌ : إِنِّي مُحَدِّثُكَ حَدِيثًا  
سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، لَوْ عَلِمْتُ أَنَّ لِي حَيَاةً  
مَا حَدَّثْتُكَ ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ : ( مَا  
مِنْ عَبْدٍ يَسْتَرْعِيهِ اللَّهُ رَعِيَّةً ، يَمُوتُ يَوْمَ يَمُوتُ وَهُوَ غَاشٌّ لِرَعِيَّتِهِ ، إِلَّا  
حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ ) ( 1 )

قال الألباني في الضعيفة : بعد أن ذكر رواية أحمد في المسند السابقة  
الذكر قال : " ليس يخفى على من تأمل في هذا السياق أنه لا يشهد  
لحديث الترجمة " .

- أي حديث من ؟

- أي حديث معقل السابق .

- لماذا ؟

قال : لأنه مخالف له لفظا ومعنى ، وإن كان يلتقي معه في التهيب من  
الظلم والترغيب في العدل ، فهذا وحده لا يكفي للشهادة ، فتنبه .  
إذا - بارك الله فيكم - هذه مسألة دقيقة في علم الحديث : ليس كل  
متابع أو شاهدٍ نقول يرتقي الحديث به .

( 18 ) سنن البيهقي ، ولفظ آخر وقال البخاري في كتاب الأحكام ( 7151 ) : حدثنا إسحاق بن منصور أخبرنا حسين الجعفي  
قال زائدة ذكره عن هشام عن الحسن قال أتينا معقل بن يسار نعوذه فدخل علينا عبيد الله فقال له معقل أحدثك حديثنا سمعته  
من رسول الله ﷺ فقال : " ما من وال يلي رعية من المسلمين فيموت وهو غاش لهم إلا حرم الله عليه الجنة ) .

لابد أن نلاحظ : أن الرواية الأخرى في معنى الرواية الأولى ومتقاربة لفظًا ومعنى حتى تشهد لها .

**فهذا تنبيه دقيق من الإمام الألباني - رحمه الله تعالى -** : وهذا دال على إمامته و على أنه من الراسخين في هذا العلم ، كما شهد له بذلك الإمام ابن باز والإمام العثيمين وغيرهما من أهل العلم ، فرحمة الله عليهم جميعا ، وحفظ الله الأحياء من علمائنا .

**فائدة :** يقول العلماء : " **الحديث الضعيف ؛ سبب ضعفه في الجملة يرجع لسببين :**

- **إما انقطاع وهو السقط .**

- **وإما طعن في عدالة الراوي ، أو ضبطه " .**

فهذان سببان مجملان : السقط أو الطعن .

وقد مر معنا أن السقط قسمان :

**سقط ظاهر ، وسقط خفي .**

- **وأن السقط الظاهر :** هو المرسل ، والمعلق ، والمعضل ، والمنقطع .

- **وأن السقط الخفي هو :** التدليس ، والإرسال الخفي .

ثم الطعن إما في العدالة ، وإما في الضبط .



- طيب -

مر معنا المعلق ،مر معنا المعلق وقلنا إن :

المعلق : ما سقط من إسناده من جهة المصنف راو فأكثر - طيب -

- ما مثاله ؟

- مثاله : ما رواه البخاري في الصحيح قال : باب القسمة وتعليق القنو في المسجد ، ثم قال البخاري : وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ يَعْنِي ابْنَ طَهْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ، قَالَ: ( أُتِيَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِمَالٍ مِنَ الْبَحْرَيْنِ، فَقَالَ: «انْثُرُوهُ فِي الْمَسْجِدِ» وَكَانَ أَكْثَرَ مَالٍ أُتِيَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، فَخَرَجَ رَسُولُ

اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْهِ، فَلَمَّا صَلَّى قَضَى الصَّلَاةَ .. ) ( 19 ).

( 19 ) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ ، فَقَالَ : وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ فَذَكَرَهُ .

هذا الحديث معلق ؛ لأن قول البخاري وقال إبراهيم يعني ابن طهمان ،  
ابن طهمان هذا إبراهيم بن طهمان - رحمه الله تعالى - ليس من شيوخ  
البخاري ، بل ولا يعني ولا أدركه البخاري - رحمه الله تعالى - .

**- متى توفي إبراهيم بن طهمان الخُرساني - رحمه الله تعالى - ؟**

مات سنة مائة وثمان وستين ، مات سنة مائة وثمان وستين ، توفي  
إبراهيم بن طهمان .

- طيب -

**- هل أدركه البخاري - رحمه الله تعالى - ؟**

- لا ، ما أدركه البخاري .

**- لماذا ؟**

- لأن إبراهيم بن طهمان ، مات قبل ولادة البخاري فلم يدركه البخاري  
- رحمه الله تعالى - .

فإذًا هنا هذا الإسناد مُعَلَّق ، هذا الإسناد مُعَلَّق ، والحديث صحيح ،،  
وصله الحافظ ابن حجر في التعليق ؛ يعني ذكر إسناده المتصل .

والحديث من فوائده الدقيقة ، أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لما  
أتاه المال ، لم يحفظه عنده ، وإنما نثره في المسجد ليَقْسَمه بين  
مستحقيه من أصحابه - رضوان الله عليهم أجمعين - .

وهذا فيه فائدة ؛ أن على العالم ، وعلى العلماء الذين هم ورثة الأنبياء ، أن لا تتعلق نفوسهم بالمال ، وأن لا يكون المال فتنة لهم ؛ فإن المال فتنة ، كما جاء عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ، من فتنة هذه الأمة فمن **فوائد هذا الحديث** ؛ أن العالم يتنزّه عن الأموال ، ولا يُعَلِّق قلبه بها .

نعم الكسب الحلال هذا أمر آخر ، ولكن لما جاءه مال الزكاة صرفه في وجهه ؛ فإننا نجد بعض الناس قد يتلاعب في أموال الزكاة ، فيصرفها في غير مصرفها ، - كما جاء عن النبي - صلى الله عليه وسلم - - ، مُبَيِّنًا خطورة المال .

وجاء عنه - صلى الله عليه وسلم - أيضا مُبَيِّنًا أن هناك من يخوض في المال ، من يخوض يعني يتصرفون في المال بغير حق ، كما قال - عليه الصلاة والسلام - .

إِذَا - بَارَكَ اللهُ فِيكُمْ - ، هَذَا مِثَالٌ لِمَاذَا ؟

مِثَالٌ لِلْمُعَلَّقِ .

- كَيْفَ مُعَلَّقٌ ؟

- البخاري لم يروه عن ابن طهمان ، وإنما علقه ، فحذف البخاري  
شيخه ، وربما أيضا حذف شيخ شيخه فالبخاري مثلا في الصحيح  
يروى عن ابن طهمان .

### - ننظر الآن كيف يروي البخاري عن ابن طهمان ؟

قال البخاري مثلا في الصحيح : " حدثنا محمد بن المثنى ، قال : حدثنا  
أبو عامر العقدي ، قال : حدثنا إبراهيم بن طهمان " .

فهنا نجد أن بين البخاري ، وبين إبراهيم بن طهمان كم واسطة ؟ ،  
واسطتان في حديث آخر .

### - فهذا يدل على أن الحديث أيش ؟

- " مُعَلَّقٌ " .

- طيب - ، مثال الحديث " المرسل " .

مثاله : - قلنا المرسل هو قول التابعي : قال النبي - صلى الله عليه وسلم  
- ، ما رواه ابن أبي شيبه في المصنف ، قال : " حدثنا وكيع ، عن سعيد  
بن عبد العزيز ، عن علقمة بن شهاب قال : قال رسول الله - صلى الله  
عليه وسلم - : ( من لم يدرك الغزومى فليغز في البحر ؛ فإن غزو  
البحر أفضل من غزوتين في البر ، وإن شهيد البحر له أجر شهيدي البر ،  
إن أفضل الشهداء عند الله أصحاب الكوف ، قالوا : يا رسول الله ، وما

أصحاب الكوف ؟ قال : قومٌ تكفأهم مراكبهم في سبيل الله ) ( 2) ،  
انتهى .

- قلت : هذا حديث ضعيف مرسل .

مثال آخر : ما رواه ابن المبارك في الزهد عن الحسن عن النبي - صلى  
الله عليه وسلم - : ( إن العبد ليذنب الذنب فيدخل به الجنة ) ( 2) ،

فهذا الحديث ضعيف ، قال الألباني في الضعيفة : هذا سند ضعيف  
لإرساله .

" الْمُعْضَل " :

وقلنا " الْمُعْضَل " : هو ما سقط من أي جهة من إسناده راويان على  
التوالي ، راويان فأكثر على التوالي .

(20) من لم يدرك الغزوة معي ، فليغز في البحر ، فإن غزاة في البحر أفضل من غزوتين في البر ، ، لا ، وإن شهيد البحر له  
أجر شهيد البر ، وإن أفضل الشهداء عند الله يوم القيامة أصحاب الكوف ، قالوا : يا رسول الله وما أصحاب الكوف ؟  
قال : قومٌ تكفأهم مراكبهم في سبيل الله

الراوي : - | المحدث : ابن عبد البر | المصدر : التمهيد

الصفحة أو الرقم: 238/1 | خلاصة حكم المحدث : منقطع الإسناد

(21) إن العبد ليذنب الذنب ، فيدخل به الجنة ، قيل : كيف ؟ قال : يكون نصب عينيه ثابتاً قاراً حتى يدخل به الجنة

الراوي : الحسن البصري | المحدث : الألباني | المصدر : السلسلة الضعيفة

الصفحة أو الرقم: 2031 | خلاصة حكم المحدث : ضعيف

مثاله : ما رواه عبد الرزاق في مصنفه ، قال : " أخبرنا مَعْمَرٌ ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - : ( **إن الله كره لكم ثلاثاً : اللغو عند القرآن ، ورفع الصوت في الدعاء ...**) ( 2٤ ) ، الحديث ، قال الألباني في الضعيفة : هذا الإسناد رجاله ثقات لكنه معضل ؛ لأن بين يحيى بن أبي كثير ، وبين النبي - صلى الله عليه وسلم - راويان فأكثر .  
فهذا مثال للحديث " **المُعْضَل** " .

- أيضاً مثال آخر :

ما رواه أبو عبيد في غريب الحديث قال : حدثنا ابن أبي مريم عن حماد بن زيد عن كثير ابن زياد الخرساني عن النبي - صلى الله عليه عليه

وسلم - أنه قال : ( **ليس في الجبهة صدقة** ) ( 2٤ ) ، قال الألباني في الضعيفة هذا إسناد ضعيف " **مُعْضَل** " ، ورجاله ثقات .

فزياد بن كثير البصري من الطبقة السادسة ، فقد يكون الساقط صحابي ، وتابعي ، أو صحابي ، وتابعيان ، أو أكثر .

---

(22) **إنَّ الله كرهَ لكم ثلاثاً : اللغو عند القرآن ، ورفع الصوت في الدعاء ، والتخصُّر في الصلاة**  
الراوي : يحيى بن أبي كثير | المحدث : الألباني | المصدر : السلسلة الضعيفة  
الصفحة أو الرقم: 3078 | خلاصة حكم المحدث : ضعيف .  
(23) السلسلة الضعيفة و الموضوعة " ( 136/5 ) .

## " المنقطع " :

قلنا " المنقطع " : هو ما سقط منه راوي ، فأكثر لا على التوالي في غير صورة المرسل ، والمعلق .

**مثاله :** قال الترمذي : حدثنا ابن أبي عمر ، قال حدثنا سفيان ، عن أبي النظري مولى عمر بن عبيد الله ، عن زُرعة بن مسلم عن جده جرهد ؛ قال : مر النبي - صلى الله عليه وسلم - بجرهد في المسجد ، وقد انكشف فخذه ، فقال : ( **إن الفخذ عورة** ) .

قال الترمذي : " **هذا حديث حسن ، ما أرى إسناده بمتصل** " ، قال المباركفوري قوله : " **ما أرى إسناده بمتصل** " ؛ للانقطاع بين زُرعة وجده جرهد ، والحديث له شواهد يتقوى بها ، حديث ( **الفخذ عورة** ) ، صححه الألباني - رحمه الله تعالى - لشواهد .

، ولكن الشاهد هنا ؛ أن زُرعة بن مسلم بن جرهد الأسلمي ، روى عن جده ، ولكن لم يسمع من جده ؛ فإسنادهم ضعيف .

إذاً فهذا مثال : " **للمرسل** " ، و " **للمعضل** " ، و " **للمعلق** " ، و " **للمنقطع** " .

**التدليس :** قلنا الراوي المدلس : إما أن يكون تدليس الإسناد ، - وقد مر معنا مثاله - ، وإما أن يكون تدليس الشيوخ ، فنريد أن نُمثل لتدليس الشيوخ .

مثاله : ما أخرجه أبو داوود في السنن من طريق عبد الله بن جابر عن عطية عن أبي سعيد عن النبي - صلى الله عليه وسلم - : **( قرأ من ضَعْفٍ )** 24

- طيب - ، هذا إسناد ضعيفٌ جدًا .

**- لماذا؟**

فيه عطية ، وهو عطية ابن سعد العوفي : ضعيف ، وعطية يدلس تدليس الشيوخ ، قال المُعلِّمِي : **" ذكروا من تدليسه ؛ أي " عطية العوفي " ، أنه كان يسمع من الكلبى الكذاب " ، فيسمع من الكلبى الكذب المشهور أشياء يرسلها الكلبى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ، فيذهب عطية فيرويها عن أبي سعيد ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ، واصطلح مع نفسه ؛ أي العوفي هذا ، أنه كتّى الكلبى ؛ أي الكذاب ، بأبي سعيد ، فيظن الناس أنه رواها عن أبي سعيد الخدري الصحابي ، وربما سمع بعضهم منه شيئاً من ذلك فيذهب يرويهِ ويزيد الخدري بناءً على ظنهِ ؛ فهذه الطريق تالفة .**

(24) عن ابن عمر أنه قرأ على النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ } فقال { مِنْ ضَعْفٍ } [الروم: 54]

الراوي : عبدالله بن عمر | المحدث : المباركفوري | المصدر : تحفة الأحوذى

الصفحة أو الرقم: 354/7 | خلاصة حكم المحدث : مدار هذا الحديث على عطية العوفي قال المنذري لا يحتج بحديثه .



إِذَا أُعِيدَ كَلَامُ الْمُعَلِّمِي ، مطبقاً على الرواية : الرواية رواها أبو داوود من طريق عبد الله ابن جعفر عن عطية العوفي ، عن أبي سعيد عن النبي .  
عطية العوفي مدلس تدليس الشيوخ ، يأتي للرواه الضعفاء فيسميهم باسم غير معروف ، أو اسم يشتهه باسم الثقات .

عطية العوفي يقول : عن أبي سعيد ؛ يظن الظان الذي لا يعلم ، ولا يتفطن أن أبا سعيد هنا هو الخدري ، وأنه صحابي روى عن النبي ، وليس كذلك ؛ فإن عطية العوفي يروي عن الكلبى الكذاب ، الكلبى صاحب " التفسير " الكذاب ، كذابٌ عند أهل العلم ، فكناها عطية العوفي " بأبي سعيد " ، فيظن الظان أنه أبو سعيد الخدري ، وإنما هو أبو سعيد الكلبى الكذاب .

فبيّن المُعلِّمِي ، وغيره من أهل العلم ، أن هذا من أخطر أنواع التدليس - تدليس الشيوخ - ؛ حيث يوهم أن الراوي هذا هو الصحابي ، أو يوهم أن الراوي ثقة فيُصحح الحديث المكذوب على النبي - صلى الله عليه وسلم - .

إِذَا هَذَا مِثَالٌ لِلْحَدِيثِ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ تَدْلِيْسُ الشُّيُوْخِ .

مِثَالٌ لِلْحَدِيثِ الَّذِي فِيهِ " عِلَّةٌ خَفِيَّةٌ " :

- مَا مَعْنَى " عِلَّةٌ خَفِيَّةٌ " ؟

يعني أن الإسناد في الظاهر قد تحكم عليه بأنه صحيح ، ولكن إذا جمعت طرقه يتبين لك أنه فيه " **علّة خفية** " .

- **مثاله** : ماجاء عن جابر - رضي الله عنه - قال : قال : رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : ( **أُذِنَ لِي أَنْ أُحَدِّثَ عَنْ مَلِكٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مِنْ حَمَلَةِ الْعَرْشِ ، مَا بَيْنَ شَحْمَةِ أُذُنِهِ إِلَى عَاتِقِهِ مَسِيرَةَ أَرْبَعِمِائَةِ عَامٍ** ) ( 24 )  
هذا الحديث جاء من طريق إبراهيم بن طهمان ، عن موسى بن عقبة ، عن محمد بن المنكدر عن جابر ، وهذا الإسناد في ظاهره حسن لذاته ،

رواته ثقات ، إلا أحمد بن حفصة النيسابوري صدوق ، فيكون **حسن لذاته** .

لكن هذا الحديث فيه **لفظة شاذة** .

- **ما هي هذه اللفظة ؟**

- وهي لفظة " **مسيرة أربعمئة عام** " ، الحديث صحيح ، ولكن بلفظ " **مسيرة سبعمئة عام** " .

(25) أُذِنَ لِي أَنْ أُحَدِّثَ عَنْ مَلِكٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مِنْ حَمَلَةِ الْعَرْشِ مَا بَيْنَ شَحْمَةِ أُذُنِهِ إِلَى عَاتِقِهِ مَسِيرَةَ أَرْبَعِمِائَةِ عَامٍ

الراوي : جابر بن عبدالله | المحدث : الطبراني | المصدر : المعجم الأوسط

الصفحة أو الرقم: 199/2 | خلاصة حكم المحدث : لم يرو هذا الحديث عن موسى إلا إبراهيم

فإذًا تبين من التخريج ، ودراسة الإسناد ، أن اللفظة الصحيحة ليست  
" أربعمائة " ، إنما " سبعمائة "

- طيب-

في الظاهر قد يحكم الناظر على السند بأنه سندٌ حسن ، ولكن هنا علة  
خفية لا تدرك إلا بتتبع الطرق .

مثال الحديث المقلوب ، مثل له الألباني - رحمه الله تعالى - في  
" السلسلة الضعيفة " ، حديث 5326 في الجزء الحادي عشر ، صفحة  
521 ، قال حديث : ( زَيْنُوا أصواتكم بالقرآن ) ، قال الألباني : " هذا  
حديث منكرٌ مقلوب " ، ثم قال : " وهذا إسناد ضعيف ، ومتن منكر  
مقلوب " ، قال الألباني - رحمه الله تعالى - : أن اللفظ الصحيح : (   
زَيْنُوا القرآن بأصواتكم ) ، هنا في الرواية التي وقع فيها القلب : ( زَيْنُوا  
أصواتكم بالقرآن ) ، هذا مقلوب ، الصحيح : ( زَيْنُوا القرآن بأصواتكم )

إذًا ؛ هذه - بارك الله فيكم - ، جملة من الأمثلة على أنواع من أنواع  
علوم الحديث التي ذكرها البيهقي - رحمه الله تعالى - في منظومته ،  
وقفنا عليها ، وتدارسناها ، وطبقناها على جملة من الأنواع التي ذكرها  
الناظم - رحمه الله تعالى - وأكرر- بارك الله فيكم - التنبيه على أهمية  
أن تقرأ عدّة كتب في المصطلح لترتقي ، وتزداد علمًا ، ثم أيضا التنبيه  
على أهمية أن تقرأ كتب التخريج التي تُخرِّج الأحاديث ، وتدرس

الأسانيد ، وتطبق علوم الحديث التي قد تعلمتها فتزداد علما ، وبصيرة -  
بإذن الله تعالى . -

أسأل الله - عز وجل - أن ينفعني ، وإياكم بما سمعنا ، وأن يكون حجة  
لنا لا حجة علينا ، وأن يرزقنا العلم النافع ، والعمل الصالح .

- هنا يقول سؤال :

- هل التفرد في الحديث يكون أيضا في رواية الصحابي ؟

- يعني هل نقول هذا الحديث تفرد به الصحابة ، أو تفرد فيه مثلاً أبي

هريرة ، تفرد به أبي هريرة ؟

- **الجواب :** لا، العلماء - رحمهم الله تعالى - ، يطلقون التفرد على طبقة  
التابعين ، فمن بعدهم ، وأما رواية الصحابي فلا يقولون فيها تفرد به ،  
وإنما يقولون فيها هذا الحديث جاء عن أبي هريرة فقط ، ولم يروه  
غيره ، لا من باب التعليل ، أو من باب الإشارة إلى احتمال الوهم ،  
ولكن من باب الإخبار عن الحال ، والواقع فهناك أحاديث ، رواها

أبو هريرة ، لم يروها غيره ، وهناك أحاديث رواها عمر ، مثل حديث :  
( **إنما الأعمال بالنيات** ) ، لم يأت إلا عن عمر ، ومثل حديث : ( **النهي**  
**عن بيع الولاء ، وهبته** ) ، تفرد به عبد الله بن عمر ، أو - عفوا - لم يأت  
إلا عن عبد الله بن عمر ، وتفرد به عنه ابن دينار حيث رواه من  
طريقه .

فإذًا ، لا يوصف الصحابي بأنه تفرد ، العلماء لما يقولون : تفرد به فلان ، لا يعنون بالتفرد الضعف ، إنما يعنون بالتفرد أشياء من ذلك ؛ احتمال الوهم ، التنبيه على أنه هنا تفرد ، ونحو ذلك .

أما بطبقة الصحابة فلا يُقال هذا ، - برك الله فيكم - .

- قال : و هل يُعدّ حديث البراء بن عازب منه : ( يا فلان إذا أويت إلى ... ) ؟

لا ، لا يُعدّ أبدًا رواه البراء بن عازب ، فيقال لم يروه من الصحابة إلا البراء من باب الإخبار ، لا من باب التعليل ، لا من باب التعليل ، أو الإشارة إلى التعليل

- طيب -

- سؤال آخر يقول : فيما يخص علم مصطلح الحديث : ترد علينا شبهة ؛ وهي أن علم مصطلح الحديث علمٌ حادث ، ولم يكن عند المتقدمين هذه التسميات ، التي تسمونها الآن ، يقصدون بها الصحيح ، والحسن

، والضعيف ، والمرسل ، يقولون نأخذ عن المتقدمين ، ويطعنون في المتأخرين ، ومن بينهم الشيخ الألباني - رحمه الله تعالى - مجدد علم الحديث في هذا العصر ، فكيف نرد على مثل هؤلاء ؟

الجواب عن هذا :

**أولاً:** هذه الاصطلاحات التي في علم الحديث ، لم تغير شيئاً ، أو لم تُحدث شيئاً ، إنما هي تعبر عن الواقع ، وهي عبارة عن وصف لما قام به الصحابة فمن بعدهم في رواية السنة ، وحفظها .

ف " المنقطع " ، أو " المعضل " ، أو " المرسل " ، أو " رواية الأكاير  
عن الأصاغر " ، أو " الأصاغر عن الأكاير " ، أو " المديج " ، ليس شيئاً  
جديداً ؛ إنما هي بيان لما جاء عن الصحابة فمن بعدهم .

فمثلاً من " رواية الأكاير عن الأصاغر " ؛ ذكروا مثالا : رواية النبي -  
صلى الله عليه وسلم - ، عن تميم الداري ، لما ذكر حديث الجساسة ،  
لما ذكر حديث الجساسة ، والدجال ، فإن النبي - صلى الله عليه وسلم -  
قام فخطب في الناس ، وذكر عن تميم الداري ما حصل له ، فإذا هذا  
لما نقول : هذا " رواية الأكاير عن الأصاغر " ، هل جئنا بشيء جديد لا  
، هذا من اللغة العربية ، ومن اللسان العربي ، ولم نأتِ بشيء جديد ،  
وبالتالي قول هؤلاء باطل من أصله .

وأيضا نرد عليهم ، الذين يقولون المتقدمين ، والمتأخرين ، بما قاله  
الألباني - رحمه الله تعالى - ، وبما قاله أيضا - فيما أذكر - الشيخ العلامة  
حماد الأنصاري ، فيما نقل عنه : أن هذا القول ؛ - التفريق بين منهج  
المتقدمين ، والمتأخرين - ، هو هدم للسنة من الباطن .

ثم أيضا المتأخرين يعني اجتهدوا ، كما اجتهد المتقدمون ، والمتأخرون  
ساروا على درب المتقدمين ، وأيضا ما عندنا تعصب لا للمتقدمين ، ولا  
للمتأخرين ، فالحق يُؤخذ به ، والمتأخرون حريصون على أن يبرزوا  
اصطلاحات المتقدمين .

ومن أفضل ما رد به على هؤلاء الذين يقولون : منهج المتقدمين ،  
والمتأخرين ، ما قاله بعض شيوخنا ، قال لهم : " **تعالوا أنتم ماذا  
تريدون أن تقولوا ، تريدون أن تقولوا إن المتأخرين لا يُؤخذ منهم  
مصطلح الحديث ، وإنما نأخذ مصطلح الحديث عن المتقدمين .**

- طيب - ، أنتم الآن بفهمكم الجديد ، ودراستكم لمصطلح المتقدمين  
ستأتون بفهم ، و - يعني - تحاولون أن تشرحوا ما عليه المتقدمون ،  
فأنتم متأخرون ، وعلى كلامكم فأنتم متأخرون لا يُؤخذ منكم .  
فانظروا - بارك الله فيكم - إلى هذا التناقض .

وأنا أدلُّكم على كتاب جميل في هذا الباب ؛ مؤصل ، ويرد على أكثر  
هذه الشبه ، للشيوخنا ، الشيخ محمد بن عمر بازمول - حفظه الله  
تعالى- ، في الرد على فرية التفرقة ، أو فرية هدم منهج المتأخرين ،  
والعمل بمنهج المتقدمين ، ويبيِّن تأصيلا ، وتقييدا ، واستدللا ، بطلان  
هذا القول واسمه ( **منهج المتقدمين والمتأخرين** )

- هذا يقول : **هناك من شرح " تدليس الإسناد " ، بـ " تدليس التسوية  
" ، فهل هما واحد ؟**

لا ، هما اثنان ، " **تدليس الإسناد** " ؛ يتعلق بإسقاط شيخه ، ليوهم  
العلو ، ليوهم مثلا : العلو ، وأما **تدليس التسوية** ؛ يتعلق بإسقاط  
شيخه ، أو شيخ شيخه ، أو من دونه ، ولذلك في " **تدليس الإسناد** " ؛  
يشترطون التصريح في طبقة الراوي المدلس فقط ، فيقول المدلس  
مثلا : " **حدثنا فلان ، أو سمعت فلان** " .

أما في " تدليس التسوية " ؛ فيشترطون التصريح بالسماع في الطبقات التي رواها هذا المدلس " تدليس التسوية " ؛ أن يأتي للراوي الضعيف فيسقطه ، فيسقطه ، وبهذا يظهر أن " تدليس الإسناد " غير " تدليس التسوية " .

- طيب - ، نكتفي بهذا القدر .

وصلى الله ، وسلم على نبينا محمد ،

وعلى آله ،

وصحبه أجمعين .

والحمد لله رب العالمين .

